OPEN ACCESS
MA'ARIF-E-ISLAMI (AIOU)
ISSN (Print): 1992-8556
ISSN (Online): 2664-0171
https://mei.aiou.edu.pk

تفردات الإمام الطبراني في كتابه "المعجم الأوسط" دراسة نظرية و تطبيقية

Ta'farrudat according to Imam-ut-Tabarani applied theory Study in his book "Al Mujam Al Awsat"

عبدالحسيب

محاضر الدراسات الإسلامية، جامعة بنجاب تيانجن للتكنالوجي لاهور.

الدكتور عبدالحميد عبدالقادر خروب

الأستاذ المشارك، الجامعة الإسلامية العالمية إسلام آباد

ABSTRACT

Hadith Sciences is one of the prominent field of research as it deals with primary sources of Islamic Law. It is also an authentic way to decipher the exact sayings of the Holy Prophet (PBUH) and the distinction between authentic and false becomes clearer. The concept of Ta'farrud occupies a prominent position in the field of Hadith Sciences. It is usually observed that the word Ta'farrud is interpreted as 'rejected Hadith' and thus Ta'farrud is considered unacceptable. Ta'farrud has a deep relationship with Ilm ul Ilal which is one of the most challenging subjects of Uloom ul Hadith. Muhaddetheen have interpreted Ta'farrud in various ways in their books. In some places, Ta'farrud means Shaz, while in other places it means Munkar, and in some instances it is interpreted as Gharib and so on. In the present study I have attempted to present Ta'farrud in a brief yet comprehensive manner to provide a clear understanding of Ta'farrud to the readers and to avoid possible confusions.

Key Words: Hadith, Ta'farrud, Ilal ul Hadith, Laws of Ta'farrud.

الحمد لله عزوجل والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين إن قضية جوهرية في علوم الحديث ومباحثه، يدخل التفرد في التضعيف و التصحيح دخولا ظاهرا، ويأخذ دورا هامّا في رد الحديث أو قبوله، فهذا من أقسام علوم الحديث التي تعد من مباحثه الأصلية (الحديث الغريب) و(زيادة الثقة).

قيل لشعبة[١] "متى يترك حديث الرجل؟ قال: إذا حدث عن المعروفين ما لا يعرف، وإذا أكثر الغلط، وإذا أتهم بالكذب، وإذا روى حديثا غلطا مجمعا عليه فلم يتهم نفسه فيتركه؛ طرح حديثه، وماكان غير ذلك فرووا عنه [٢].

فالمشكلة التي سوف أعالجها في هذا البحث بإذن الله تعالى وتوفيقه هي:

أ- إبراز الربط بين أنواع علوم الحديث، ففي منهج المتقدمين لكل نوع باب خاص وعنوان مستقل قد يوهم انفصاما بينها، ولا يظهر إتصالها و ترابطها.

ب – يكشف البحث عن منهج المتأخرين، ويظهر دقة نظرهم، ودقة أحكامهم، فبينما يظن أن لكل محدث ناقد منهجه ألخاص واصطلاحه المتميز، سأبين في هذه الدراسة أن المنهج النقدي واحد لدى الجميع، وإن اختلفت الألفاظ ، أو تباينت العبارات.

تحتوي المقالة على تمهيد ومطلبين وخاتمة فيها أهم نتائج البحث.

التمهيد: ترجمة الإمام الطبراني

اسمه ونسبه وشيوخه وتلاميذه: هو الإمام الحافظ الثقة أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الشامي الطبراني صاحب المعاجم الثلاثة.ولد بمدينة عكا سنة ٢٦٠ وكانت أمه عكأوية. رحل في طلب الحديث إلى بلاد مختلفة وأقام في الرحلة ٣٣ سنة. وروى عن: ابي زرعة واسحاق بن ابراهيم وادريس بن جعفروبشر بن موسى وحفص بن عمر ابو الفوارس احمد بن عبد الرحمن بن يزيد بن عقال الحرانى. روي عنه:أبو خليفة وأبو عبد الله محمد بن اسحاق وأبو بكر احمد بن موسى بن مردويه وأبو نعيم والمسند أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني – وهو ممن روى معجم الطبراني الكبير والصغير[٣]

ثناء العلماء عليه:قال أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الرحمن: "هو أشهر كثيرا من أن يدل على فضله ، كان – رحمه الله – وسيع العلم كثير التصنيف"[٤] وقال ابن عقدة: " لا اعلمني رأيت أحدا أعرف بالحديث ولا أحفظ للأسانيد منه. اهـ[٥].وقال ابن عساكر: احد الحفاظ المكثرين والرحالين[٦]وقال ابن منده: احد الحفاظ المذكورين[٧]

مصنفاته:وله المصنفات النافعة الغريبة منها المعاجم الثلاثة(الكبير،الأوسط،الصغير) وهي اشهر كتبه. تفسير القرآن الكبيرومسند الشاميين و دلائل النبوة و الطوالات في الحديث وعشرة النساء وكتاب الأوائل و كتاب المناسك وكتاب النوادر وغير ذلك".[٨]

وفاته:قال ابو نعيم: "توفي لليلتين بقيتا من ذي القعدة سنة ١٦٣.

التعريف بكتابه

١. الكتاب يجمع الغرائب والفوائد وينص على التفرد والمخالفة.وقد لخص الحافظ الذهبي تعريف هذا الكتاب بقوله: "المعجم الأوسط في ٦ مجلدات،على معجم الشيوخ؛يأتي فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب، فهو مثل كتاب الأفراد للدار قطني، وكان يقول: "هذا الكتاب روحي" وفيه نفيس وعزيز ومنكر"(٩).

٢. نجد في المعجم الأوسط الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، تباينت أسانيد الكتاب صحة وضعفا؛ والمؤلف لم يهتم بهذا الأمر اهتماما لأنه ليس المقصود من هذا، بل المقصود جمع الغرائب والفوائد، فجزاه الله عنا خيراً (١٠)

٣. يشتمل هذا الكتاب من الزوائد على الكتب الستة.

٤. عدد أحاديثه (٩٤٨٩) نصا مسندا حسب طبعة دار الحرمين القاهرة.

٥. معاجم الطبراني تعد من مصادر السنة النبوية ؛ ومن الموسوعات المسندة وكذا تعد من ابرز المصادر الأصيلة في معرفة الصحابة، وذكر أنسابهم ووفياتهم وفضائلهم.

منهج الطبراني في المعجم الأوسط

١. رتّب الطبراني أسامي شيوخه على حروف المعجم، ولم يبين عددا معينا لكل شيخ؛ بل قد يبين كثيرا وقد يبين قليلا بحسب روايته عن هذا الشيخ.

٢. إذا جاء سند واحد بالتكرار لعدة أحاديث من مرويات شيخ واحد، فيذكر الكامل في مكان واحد، ثم إن تكرر يقول: "وبه.." أو"وبه إلى فلان...".

٣. يذكر بعد كل حديث من الانفرادات، فيقول: "لم يروه إلا فلان عن فلان.....، أو تفرد به فلان عن فلان"....

٤. اهتمام الطبراني بالتفرد اهتماما كبيرا، حتى يشعر المطلع على معجمه أن هذا النوع من العلة سبب رئيس في تاليفه للمعجم الأوسط، ولهذا؛ فقد اخذ التفرد النصيب الأغلب من كتابه.

٥. التفرد عند الطبراني لا يعد علة بذاته؛ وذلك لوجهين: الأول: يستخدم في معجمه ألفاظا يذكر فيه التفرد بقيد الصحة. والثاني: يورد الطبراني في مسنده الأحاديث التى في الصحيحين أو أحدهما.

٦. يذكر التفرد في الاغلب، ويسكت أحيانا عن بعض الأحاديث ، ويوجد في المعجم الأوسط كثير من الأحاديث التى سكت عنها الطبراني، وهي معلولة، أو صحيحة.

٧. إن الامام الطبراني يعتبر من المعتدلين في حكم الرواة، حيث يستعمل ألفاظ لطيفة، مثلا: "شيخ بصري" "ما اعلم إلا خيرا" وغير ذلك من الألفاظ.

٨. إذا كان الحديث مرويا من عدة طرق من الصحابة، أو كان مشهورا عن الصحابي أو بعد طبقة التابعين، فيكتفي الطبراني بإيراده من أعلى طرقه، إلا أن يزيد أحدا فيه فيكتب من أجل الزيادة.

٩. يذكر المرويات في مكان واحد التي سمعها من شيخه ، فاذا انتهى من هذا الشيخ انتقل إلى شيخ آخر، وهكذا.

المطلب الأول:دراسة نظرية

تعريف التفرد لغة

قال ابن فارس(١١): "فرد: يدل على وحدة، من ذلك: الفرد هو الوتر".

وقال ابن منظور(١٢): "الفرد: الذي لا نظير له". ويقال في الوصف: شيء فرد، وفريد؛ بمعنىً واحد. قال تعالى: "وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا" مريم: ٨٠.

التفرد اصطلاحا

هناك أمران لا بد من الإشارة إليهما قبل الخوض في التعريف:

الأمر الأول: ليس هناك في كتب علوم الحديث تعريف لمسألة التَّفرُّد بالمفهوم الذي هو مدار هذا البحث، وإنما يجري ذكر التَّفرُّد في كتب العلل والرجال والتواريخ والمشيخات والتخريجات بالإضافة إلى تناول بعض جوانبه في طي أبحاث مصطلح الحديث.

فهذا المصطلح استعمالي منتشر في كلام المحدثين والنقاد خلال دراستهم لطر الحديث ورجاله، لذا سيكون تعريفنا للتفرد استنتاجيا، حيث قمت بتتبع إطلاق مصطلح (التَّفرُّد) في بعض الكتب واستقرائها، ثم في ضوء النتائج التي أحصل عليها أصوغ التعريف الملائم.

الأمر الثاني: إن مفهوم التَّفرّد بمعناه الاصطلاحي مشابه بشكل كبير لمعناه اللغوي، وهذا شأن كثير من المصطلحات والمفاهيم التي وضعها واستعملها الأئمة المتقدمون، حيث كانت مدلولاتها العرفية مرتبطة أشد الارتباط بمدلولاتها اللغوية، فلم يكن اهتمام الجيل الأول من العلماء والحفاظ منصبا على تحرير هذه المصطلحات وتنميقها وضبطها بقدر ما كان اهتمامهم متوجها الى التطبيق والناحية العملية.

وهذا يعود لأسباب

السبب الأول: وضوح هذه المفاهيم في أذهان تلك الطبقة من العلماء والمحدثين، فلم يكونوا بحاجة إلى شرح مرادهم من تلك الإطلاقات والمصطلحات؛ لأنها كانت بمثابة بدهيات ذلك العصر ومسلماته، وكانت بمثابة المعارف والثقافة الشائعة بين طلبة العلم واهله وهم في أوج عصر الرواية والدراية.

السبب الثاني: لم تظهر بعد في ذلك الوقت قضية الحدود المنطقية، والتعاريف الجامعة المانعة، أو التعاريف التامة، وما يتفرع عنها من التعريف بالجنس والرسم والوصف وغير ذلك، والتي هي في الأصل وافدة على العلوم الشرعية، طارئة عليها، متولدة من علم المنطق.

قال ابن الوزير اليماني(١٣) : ((وذكر الحديد المحقَّقَة أمرٌ اجنبيٌ عن هذا الفن، فلا حاجة إلى التطويل فيه)). وهذه الضوابط والحدود انما اهتم بها المتأخرون، وعني به اصحاب الطبقات المتاخرة من

العلماء في شتى فروع العلوم الاسلامية – ومنها علم مصطلح الحديث، حتى تبلورت ونضجت لتشكل جزءا من علومنا الإسلامية، ومنهجا متبعا في كل فروع هذه العلوم.

أما المتقدمون فلم يكن هذا باهتمامهم، بل ربما تجوَّزوا في إطلاقاتهم واصطلاحاتهم، ولا يقفون عند حدود الالفاظ تماما بل يتعاملون مع المضمون والجوهر الذي كان واضحا عندهم، حتى إن كثيرا من الحديد والتعريفات التي نقلت عنهم لم يكونوا يقصدون منها الحد الجامع المانع، بل كانوا يصفون حالة أو أمرا معينا، في حين يعتبرها بعض من جاء بعدهم تعريفا ثابتا مستقرا عند هذا الامام ويبالغون في مناقشتها وإيراد الاحتمالات والمداخلات عليها. لذلك فملاحظة المدلول اللغوي بشكل دقيق سيساعدنا في فهم هذه المصطلحات ودراستها، وفهم كلام الأئمة وتصوراتهم لهذه المفاهيم والمصطلحات.

السبب الثالث: أن المصطلحات في أي علم من العلوم لا بد أن تمر بمراحل وشروط معينة حتى تستقر وتنضج تماماً. فتبدأ المصطلحات على شكل إطلاقات وأوصاف تجري من السابقين في هذا العلوم، ثم بعد مرور مدة من الزمن يرتقي هذا الاصطلاح ويستوفي خصائصه من الاطراد والشيوع والانضباط، حتى يستقر عند المتأخرين اصطلاحا واضحا دقيقا لا لبس فيه ولا غموض. وهذا لم يكن قد تحقق بعد في العصر الأول، بل كان ذلك العصر هو بداية استخدام تلك التسميات وشيوع هذه الأوصاف التي استقرت فيما بعد مصطلحات علمية محررة ومضبوطة.

استقراء مصطلح التفرد

ومن خلال الاستقراء (سوف أذكرالشواهد والأمثلة في الصفحات القادمة تحت دراسة تطبيقية) ظهر لي أن مصطلح (التفرد) قد استعمله العلماء في المعاني التالية:

أولا: التفرد المطلق بأصل الحديث، بأن لا يعرف الحديث إلا بهذا الطريق ولا يكون له متابع ولا شاهد.

ثانيا: التفرد الواقع في السند أيا كان موقع هذا التفرد، ومنه ما يتفرد به الراوي عن شيخ معين ولا يروي عنه غيره، وقد يعرف هذا الشيخ أو يكون مجهولا.

ثالثا: أن ينفرد الراوي بزيادة في سند الحديث أو في متنه، فالزيادة في السند كزيادة الوصل والإرسال، والزيادة في المتن كزيادة لفظة أو جملة.

رابعا: مخالفة الراوي لغيره من الرواة، سواء في السند أو في المتن.

خامسا: تفرد أهل بلد برواية حديث ولا يعرف الحديث إلا من رواة ذلك البلد.

سادسا: التفرد بنسخة من السند بأن لا يروي بهذا السند غير هذا الرأوي، صحيحة كانت تلك النسخة أو ضعيفة، حجة كان الرأوي أم لا.

هذه الحالات الست هي الاستعمالات التي ظهر لي أن المحدثين أطلقوا التفرد عليها، مع ملاحظة أن كل هذه الحالات يسميها المحدثون (تفردا) بغض النظر عن:

١. حال الرأوي المتفرد، فقد يكون إماما ثقة ثبتا حجة، أو ثقة أقل من الأول، أو صدوقا أو ضعيفا أو متهما.

٢. حال هذا التفرد من حيث النتيجة، هل هو صحيح مقبول أو ضعيف مردود؟ إلا أن أكثر ما يطلقون عليه التفرد هو الثاني المردود، أو ما به إشكال أو علة.

في ضوء هذه المعاني المستنتجة، وبعد التأمل فيها والنظر في مدلولاتها، يمكننا صياغة تعريف جامع للتفرد.

التعريف المختار للتفرد

((التفرد: ما يأتي من طريق راو واحد، دون أن يشركه غيره من الرواة، سواء كان بأصل الحديث أو بجزء منه، مع المخالفة أو دون المخالفة، بزيادة فيه أو بدونها، في السند أو المتن ، ثقة ضابطاً كان الرّوي أو دون ذلك)).

هل يدخل ما ينفرد به الصحابي في قضية التفرد؟

إن مفهوم التّفرّد في جوهره مفهوم حدينثي نقدي، قائم على أساس البحث الحديثي في السَّنَد، وهل هو في مقام القبول أو الرد؟ فدلالة (التّفرّد) وكينونته داخلة في صلب النظر الحديثي، وفي صلب تصحيح الروايات والأحاديث أو ردها وعدم قبولها. وكل تفرد يقع في السند قابل للقبول وللرد، بحسب حال هذا الرأوي، وحال الرواية من حيث المخالفة أو الزيادة ونحو ذلك، فهل ينطبق هذا على الصحابي؟الذي يفهم من كلام العلماء في مسائل التّفرد وأنواعه عدم دخول الصحابة في قضية التّفرد وما يتفرع عنها،

فالحافظ ابن الحنبلي حين عرَّف الحديث الغريب قال[١٤] ((هو ما ننفرد بروايته واحد في أيّ موضع كان الانفراد من السند بعد الصحابي))فقيَّد الغرابة بتفرّد من بعد الصحابي، أما تفرد الصحابي فلا يدخل في الغريب، ولا يصف حديثُهُ بالغرابة، وبالتالي هو خارج عن مسألة التّفرّد.

وقال الملا علي القاري[١٥]"وأما إنفراد الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس غرابة، لأن الصحابة كلهم عدول".

فقد ذكر إن ثمرة مسألة التَّفرُّد، ومنه الحديث الغريب، انما هو القبول والرد، والصحابة خارجون عن هذا. ثم قال[١٦]: ((إذ التحقيق ان عبارة الشيخ في هذا المقام تدل على أن وحدة الصحابي لا تصير سببا للغرابة. وعبارة ابن الصلاح تدل على أن وحدة الصحابي لا تدل على الغرابة)). ويقصد بـ (عبارة الشيخ) كلام ابن حجر في النخبة حيث قال[١٧]:"كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد ثم يتفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد".

المطلب الثاني:دراسة تطبيقية

في ضوء التعريف السابق نستطيع أن نقسم التَّفرُّد باعتبارات عدة، كل اعتبار ينظر إلى التَّفرُّد من زاوية معينة، ويلحظ فيه جانبا مختلفا عن الآخر، وكل جانب أو اعتبار تدخل فيه زمرة من أنواع علوم الحديث، وفي ضوء هذه التقسيمات وملاحظها سيتضح لنا بشكل أكبر ترابط هذه الأنواع وتشابكها وتكاملها، لتشكل لنا في النهاية نظرية واحدة متكاملة.

الاعتبار الأول– من حيث التفرد بأصل الحديث والرواية أو بجزء منها

فالتَّفرُّد بأصل الحديث والرّواية: أن لا يشارك الراوي أحدٌ من الرواة في رواية الحديث، أو في رواية جزء منه، أو في متابعة له فيه، ويدخل في ذلك: الحديث (الفرد المطلق)، ويدخل فيه أيضاً بعض صور: (الغريب) و (الشاذ) و (المنكر) على اصطلاح المتقدمين كما سيأتي.

والتَّفرُّد بجزء من الحديث: أن يكون الحديث مرويا من طرق أخرى لكن ينفرد هذا الرأوي بشيء في سنده أو متنه، لم يأت به غيره ممن روى الحديث، ويسمّى (الفرد النسبي).

مثال التفرد بجزء في السند

ما رواه الطبراني موصولا[١٨]من طريق سليمان بن دأود [١٩] قال: نا عبد الوارث بن سعيد قال: نا أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة قال: نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النباذ واللماس.

قال الطبراني: ماروى هذا الحديث عن أيوب إلا عبد الوارث.

وأرسله علي بن الجَعْد في المسند (١١٩٢)عن ابن سيرين , عن أبي هريرة(رض) وفي هذا الإسناد سليمان بن دأود الشاذكوني وهو متروك الحديث كما قال يحيى وأبوحاتم. والمرسل هو الصواب.

رواية سليمان فيها تفرد جزئي، حيث تفرد بوصل الحديث في إحدى طرقه، بينما رواه غيره مرسلا، ورجح الدارقطني الإرسال، وأطلق على رواية قرة أنها (تفرد).

مثال التفرد بجزء في المتن

ما رواه الطبراني[٢٠] من قطن بن نسير [٢١] قال: نا ابن أبي عمارة قال: سمعت قتادة يحدث عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن هذه الحشوش محتضرة، فإذا دخلها أحدكم فليقل: بسم الله، اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث، ومن الشيطان الرجيم»

قال الطبراني: ماروى هذا الحديث عن قتادة، عن أنس إلا عدي، تفرد به قطن.

فأطلق الطبراني التفرد على زيادة في المتن تفرد بها قطن بهذه الكلمات "بسم الله" و "ومن الشيطان الرجيم". و أما أبوداؤد وأحمد بن حنبل وغيرهما لم يذكروا هذه الزيادة.

الاعتبار الثاني– من حيث قبول التفرد أو رده

فالتَّفرُّد ينقسم إلى:

تفرد مقبول: حيث يطلق الحكم بقبول هذا الحديث أو الرواية اذا تحقق فيها شروط القبول التي نص عليها المحدثون. ويدخل فيه من أنواع علوم الحديث: زيادات الثقات وتفرد الثقة بأصل الحديث إذا لم يكن فيه علة ولا شذوذ.

تفرد مردود: حيث يطلق الحكم برد هذا التَّفرُّد واعتباره من أنواع الحديث الضعيف. ويدخل فيه الشاذ والمنكر، على مصطلح الجمهور.

تفرد متردد بين القبول والرد: فلا يحكم فيه بكم عام بقبول أو رد، بل هو وصف لحالة في الحديث لا علاقة لها بحد ذاتها بالقبول أو الرد، وإنما يرجع القبول والرد لأمور أخرى، فقد يكون مقبولاً وقد يكون مردوداً.

ويدخل فيه من أنوع علوم الحديث: الحديث الفرد والغريب.

مثال التفرد المردود

مارواه الطبراني[٢٢] من طريق سليمان بن دأود الشاذكوني [٢٣] .....عن عثمان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يكفيكم من الحية ضربة بسوط، أصبتموها أو خطأتموها»

قال الطبراني: ماروى هذا الحديث عن عثمان إلا بهذا الإسناد، تفرد به الشاذكوني.

أعل الطبراني هذا الحديث بالتفرد فقال:تفرد به الشاذكوني.والشاذكوني ضعيف جدا كما قال يحيى وأبوحاتم ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد(٦١٢٥) وقال في الأخير وفيه سليمان بن دأود الشاذكوني ، وهو متروك و لا توجد المتابعات والشواهد فلهذا يكون ضعيفا.

فإطلاق الطبراني على هذه الرواية التفرد وهو التفرد المردود.

مثال التفرد المقبول

مارواه الطبراني[٢٤] من طريق حماد بن سلمة ....عن الضحاك بن قيس الفهري، عن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا أتى الرجل القوم، فقالوا: مرحبا، فمرحبا به يوم يلقى ربه، وإذا أتى الرجل القوم، فقالوا: قحطا، فقحطا له يوم يلقى ربه»

قال الطبراني: ماروي هذا الحديث عن الضحاك بن قيس إلا بهذا الإسناد، تفرد به حماد.

أعل الطبراني هذاالحديث بتفرد حماد بن سلمة من ضحاك فقط ولا توجد علة اخرى في هذا الحديث وهذا لايضر لأن جميع الرواة في هذاالإسناد ثقات.

الاعتبار الثالث– التفرد من حيث حال الرأوي المتفرد

فالتَّفرُّد الذي يقع من الرأوي يختلف بحسب حاله من العدالة والضبط والإتقان، لذك ميّز العلماء هذه التَّفرُّدات، وفرقوا بينها من حيث الحكم عليها[٢٥]، وقسموا التَّفرُّد بحسب حال الرأوي المتفرد، فقالوا:

١. إما أن يكون التَّفرُّد من امام حافظ ثقة متقن.

مثاله

مارواه الطبراني[٢٦] من طريق حماد بن سلمة ....عن الضحاك بن قيس الفهري، عن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا أتى الرجل القوم، فقالوا: مرحبا، فمرحبا به يوم يلقى ربه، وإذا أتى الرجل القوم، فقالوا: قحطا، فقحطا له يوم يلقى ربه»

قال الطبراني: ماروي هذا الحديث عن الضحاك بن قيس إلا بهذا الإسناد، تفرد به حماد.

أعل الطبراني هذاالحديث بتفرد حماد بن سلمة من ضحاك فقط ولا توجد علة اخرى في هذا الحديث وهذا لايضر لأن جميع الرواة في هذاالإسناد ثقات.

٢. وإما أن يكون التَّفرُّد من ثقة عدل لكنه دون الأول من حيث الإتقان والضبط، ويدخل فيه الرأوي الصدوق، ومن لا بأس به.

مثاله

ما رواه الطبراني[٢٧] من طريق ربعي بن عبد الله قال: حدثني عمرو بن أبي الحجاج[٢٨] قال: حدثني الجارود [٢٩] قال: حدثني أنس بن مالك، عن النبي صلى الله عليه وسلم «أنه كان إذا سافر فأراد أن يتطوع بالصلاة استقبل بناقته القبلة، فكبر، ثم صلى حيث توجهت»

قال الطبراني: ما روي هذا الحديث عن الجارود إلا بهذا الإسناد، تفرد بهما ربعي.أطلق الترمذي هنا (التفرد) على رواية ربعي بن عبد الله بن الجارود وهو صدوق[٣٠]. أعل الطبراني هذاالحديث لتفرد ربعي بن عبد الله بن الجارود فقط ولا توجد علة أخرى فيه لأن جميع الرواة فيه ثقات و توجد المتابعات فلهذا يرتقي إلى درجة الصحيح.

٣. واما أن يكون التفرد من رأو ضعيف تكلم فيه من حيث عدالته، أو ضبطه، أو تغيُّره، أو اختلاطه، ويدخل فيه ايضا المجهول ومستور الحال، وكذا يدخل فيه المتروك والمتهم ومنكر الحديث، واكثر ما تقع التَّفرُّدات من قبل هؤلاء.

مثاله

مارواه الطبراني[٣١] من طريق الحجاج بن أرطاة[٣٢]، عن الزهري، عن ابن بشير، عن أبي أيوب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح».

قال الطبراني: ماروى هذا الحديث عن الزهري إلا حجاج بن أرطاة.

وبناءً على هذا التقسيم فرقوا في الحكم على هذا التَّفرُّد، فقالوا: ما تفرد به الامام الحافظ المتقن فصحيح مقبول، بشرط أن لا يكون مخالفا لمن هو أوثق منه أو أكثر منه عددا، وان لا نقف في روايته على وهم أو خطا ربما يقع فيه. وما تفرد به الثّقَة الأقل ضبطا أو الصدوق فهو دون الأول في الصحة لكنه لا ينزل عن حكم الحسن، مع مراعاة عدم المخالفة أو الوهم أيضاً. وما تفرد به الضعيف والمجروح فهو مردود.

الاعتبار الرابع– من حيث وجود المخالفة في التفرد أو عدم وجودها

هذا جانب مهم في قضية التَّفرُّد، وسبب الاشكال هو في تحديد حقيقة المخالفة وماهيتها وزأوية النظر إليها. والمخالفة تقع في الحديث الذي تعددت طرقه ورواياته، حيث ينفرد راو من الرواة بشيء في الحديث لا يرويه غيره ممن روى أصل الحديث، بل يتفقون على خلاف روايته وعدم متابعته فيما رواه، سواء كان ذلك في المتن أو في السند.

مثاله

مارواه الطبراني في المعجم الأوسط[٣٣] من طريق أبان بن يزيد[٣٤]، عن قتادة، عن عبد الله بن بابي المكي قال: صليت إلى جنب ابن عمر، فلما صلى ضرب بيده على فخذي، فقال: ألا أعلمك تحية الصلاة كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا؟ فتلا هؤلاء الكلمات: «التحيات الصلوات الطيبات لله، السلام عليك أيها النبي، ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله»

قال الطبراني: ماروى هذا الحديث عن قتادة إلا أبان، تفرد به سهل.

قال الدار قطني في العلل[٣٥]الراجح هو الموقوف لأن إبراهيم بن أبي دأود لم يذكر في روايته هذه عن النبي – عليه السلام –, ولكن قول ابن عمر–: "وزدت فيها"، أي في التحيات ما يدل على أنه أخذ ذلك عن غيره، غير أبيه عمر بن الخطاب؛ لأنه خالفه فيه، فتعين أن يكون أخذ الزيادة من غيره، وهو إما النبي – عليه السلام –، وإما أبو بكر الصديق – رضي الله عنه .

فأطلق الطبراني على التفرد لأن أبان خالف الذي أوثق منه.

ويمكن القول إن التَّفرُّد الذي يقع من الرأوي إما أن يكون مخالفا لغيره من الرواة، أو موافقا لهم من حيث الأصل. فإن وافق باقي الرواة في رواياتهم لكنه تفرد بطريق، أو تفرد من بين أهل بلد معين أو نحو ذلك فهو صحيح مقبول، ويدخل فيه الفرد النسبي. وإن خالف غيره من الرواة فإن التَّفرُّد عندئذ يدخل في الشذوذ أو النكارة.

خاتمة البحث

إن الباحث قد توصل من خلال البحث إلى النتائج التالية:

١. إن التفرد مظنة العلة وليس دليل العلة وكون الحديث غريبا لا يقتضي تضعيفا ولا تصحيحا.
٢. إن مقياس القبول والرد في تفرد الرأوي ليس كونه ثقة أو ضعيفا فحسب، بل لهم في كل حديث تفرد به الرأوي نقد خاص حسب القرائن التي تصاحب التفرد.
٣. إن الرأوي المتفرد بالحديث قد لا يكون بدرجة من الضبط ولا يقبل تفرد لكن يوجد للحديث المتابعات والشواهد فيرتقي الحديث إلى درجة الصحيح أو الحسن.

٤. كثيرا ما تهمش مسئلة التفرد في الحديث عند المتأخرين وخاصة المعاصرين، فلا اعتبار لهم عندهم في الغالب، طالما أن الرأوي المتفرد ثقة أو صدوق، وبالتالي يصحح الحديث أو يضعف حسب حال رأويه، بينما ظهر لنا أهمية هذه القضية عند الحفاظ النقاد، وما تشغله من مساحة في النقد الحديثي، فكم من حديث تفرد به ثقة أو صدوق ردّ لعدم احتمال التفرد منه أو لأمور أخرى متعلقة بتفرده.

الهوامش

١ – شعبة ابن الحجاج ابن الورد العتكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول هو أمير المؤمنين في الحديث وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذب عن السنة وكان عابدا من السابعة مات سنة ستين ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، النكت على ابن الصلاح، الناشر :عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة :الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م (٧٠٨/٢).

٢– الحنبلي ،زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (٧٩٥هـ)، شرح علل الترمذي،الناشر: مكتبة المنار ، الطبعة الأولى، ١٤٠٧،. (١/ ١١٣).

٣– الذهبي ،شمس الدين أبو عبد الله محمد بن (٧٤٨هـ) ،سير اعلام النبلاء، الناشر دار الحديث القاهرة ، الطبعة: ١٤٢٧هـ (١٣٥/٣١).

٣– يحي بن عبد الوهاب بن محمد ابن اسحاق بن مندة أبو زكريا،مناقب الطبراني ص ٣٣٥.

٥–يحي بن عبد الوهاب بن محمد ابن اسحاق بن مندة أبو زكريا،مناقب الطبراني ص ٣٤٧.

٦–ابن عساكر علي بن الحسن،"تاريخ دمشق"، الجزء السادس ١٤١٥،دار الفكر: (١٦٣/٢٢)

٧– الذهبي،تذكرة الحفاظ، الناشردار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ (٩١٦/٣)

٨ – ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر ،وفيات الاعيان، الناشر: دار صادر – بيروت، سنة النشر: ١٩٧٢، (٤٠٧/٢)

٩ – الذهبي،تذكرة الحفاظ، الناشردار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ(٩١٢/٣).

١٠ – ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، النكت على ابن الصلاح، الناشر :عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة :الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م (٧٠٨/٢).

١١– ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، الناشر دار الفكر، سنة النشر: ١٣٩٩ – ١٩٧٩، عدد المجلدات: ٦، (٥٠٠/٤).

١٢– ابن منظور، لسان العرب، الناشر: دار صادر – بيروت (٣٣١/٣) مادة [فرد].

١٣– ابن الوزير، تنقيح الأنظار مع شرحه توضيح الأفكار، المسألة (١٣) تعريف الحديث الحسن (١٤٧/١) .

١٤– رضي الدين محمد بن ابراهيم بن يوسف ابن الحنبلي، قفو الأثر ، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة ، عدد المجلدات: ١ (٤٧) .

١٥– الملا علي قاري، شرح شرح النخبة، دار الأرقم – لبنان / بيروت، تاريخ النشر ١٤٢٧، (٢٣٣).

١٦– الملا علي قاري، شرح شرح النخبة، دار الأرقم – لبنان / بيروت، تاريخ النشر ١٤٢٧، (٢٣٤).

١٧– الملا علي قاري، شرح شرح النخبة، دار الأرقم – لبنان / بيروت، تاريخ النشر ١٤٢٧، (٢٣٥) .

١٨–الطبراني ، المعجم الأوسط، الناشر: دار الحرمين – القاهرة ، المحقق، طارق بن عوض الله (٣/ ١٦٨) ٢٨٢٣.

١٩- يحي بن معين :كذاب عدوالله كان يضع الحديث وقال أبو حاتم: ليس بشيء متروك الحديث وترك حديثه ولم يحدث عنه ،ابن أبي حاتم،الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر، الجرح والتعديل، ،الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى (١٥١/١) ٣٦٩.

٢٠-الطبراني ، المعجم الأوسط، الناشر: دار الحرمين – القاهرة ، (٣/ ١٦١) ٢٨٠٣.

٢١-صدوق يخطيء من العاشرة ،ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ،تقريب التهذيب، الناشر: دار العاصمة، سنة النشر: ١٤٢١، عدد المجلدات: ١، (٤٥٦/٢) ٥٥٥٦.

٢٢-الطبراني ، المعجم الأوسط، الناشر: دار الحرمين – القاهرة ، (٣/ ١٦٧) ٢٨١٩.

٢٣-يحي بن معين: كذاب عدوالله كان يضع الحديثوقال أبو حاتم: ليس بشيء متروك الحديث وترك حديثه ولم يحدث عنه ،ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر، الجرح والتعديل، ،الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى (١٥١/١) ٣٦٩.

٢٤-الطبراني ، المعجم الأوسط، الناشر: دار الحرمين – القاهرة ، (٣/ ٧٠) ٢٥١٤.

٢٥- ابن رجب، شرح علل الترمذي (٧١٩/٢) وما بعدها.

٢٦-الطبراني ، المعجم الأوسط، الناشر: دار الحرمين – القاهرة ، (٣/ ٧٠) ٢٥١٤.

٢٧-الطبراني ، المعجم الأوسط، الناشر: دار الحرمين – القاهرة ، (٣/ ٧٥) ٢٥٣٦.

٢٨-عمرو ابن أبي الحجاج ثقة من السابعة.ابن حجر،تقريب التهذيب (٢/ ٤٢٠) ٥٠٠٧.

٢٩-الجارود ابن أبي سبرة الهذلي،صدوق من الثالثة،مات ١٢٠هـ.ابن حجر،تقريب التهذيب (١/ ١٣٧) ٨٨١.

٣٠-ابن حجر،تقريب التهذيب (١/ ٢٠٥) ١٨٨٠.

٣١- الطبراني ، المعجم الأوسط (٣/ ٣١٩) ٣٢٧٩.

٣٢- حجاج بن أرطاة،صدوق كثير الخطأ والتدليس،من السابعة مات ٤٥هـ. الحافظ ابن حجر، تقريب التهذيب(١/ ١٥٢) ١١١٩.

٣٣-الطبراني، المعجم الأوسط (٣/ ١٠٣) ٢٦٢٥.

٣٤- ثقة له أفراد من السابعة، ابن حجر، تقريب التهذيب (١/ ٨٧) ١٤٣.

٣٥- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد، العلل، دار طيبة – الرياض،الطبعة الأولى ١٩٨٥م، ، الناشر دار طيبة الرياض، عددالمجلدات ١١ (٤/ ٧٧) .